



# المنظمة العالمية للملكية الفكرية

جنيف

## لجنة البرنامج والميزانية

دورة غير رسمية

جنيف، من ٢٠ إلى ٢٢ يوليه/تموز ٢٠٠٩

تقرير التدقيق المعلوماتي

وثيقة من إعداد الأمانة

١- في إطار أعمال التدقيق الخارجي المنتظم في الحسابات المالية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، أجرى مدير المكتب الفدرالي السويسري لمراجعة الحسابات بتكليف من حكومة الاتحاد السويسري التي عينتها الجمعية العامة مراجعا للحسابات تدقيقا معلوماتيا في أنظمة المحاسبة المؤتمتة الخاصة بالمنظمة (أي نظام الإدارة المتكاملة للمعلومات (AIMS) وكل روابطه بالتطبيقات المعلوماتية المعمول بها في المنظمة (مثل أنظمة معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي بوجه خاص)) في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨.

٢- وتسلمت الأمانة في بريد مؤرخ في ٢١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩ تقرير مراجع الحسابات الخارجي بعنوان "Audit informatique AIMS-People soft" المؤرخ في ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨.

٣- وفي ختام التقرير، أعلن مراجع الحسابات ما يلي:

"٣٥- لا يسعني في أعقاب الأنشطة التي تم الاضطلاع بها إلا أن ألاحظ أن الويبو قد نفذت عددا من التوصيات إما كلياً أو جزئياً. وقد جاء وصف تطوير نظام تخطيط الموارد المؤسسية لنظام الإدارة المتكاملة في استراتيجية مستقلة، ولكن الانجاز لن يكون ممكناً إلا في ميزانية فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وقد أعدت التأكيد على بعض التوصيات، لا سيما فيما يتعلق

ببذل العناية الواجبة لوضع استراتيجية معلوماتية للويبو. ولا شك أن التطبيق المنهجي لأساليب المشروع وإدارة الحوادث والتغييرات، بما في ذلك المراقبة المنتظمة من جانب الإدارة وسيلة لتحسين نوعية المشروعات المعلوماتية وجدواها وأداة لتعزيز إدارة الخدمات المعلوماتية.

"٣٦- وينبغي للويبو، مع الموافقة على الميزانية المعدلة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أن تكون قادرة على ضمان التقيد بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) بحلول سنة ٢٠١٠، والامتثال للنظام المالي الجديد الذي نفذ منذ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨. ونظراً إلى أن المنظمة تشهد حالياً تأخراً في التحضير للانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)، من الضروري اتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان حسن تنفيذ هذا المشروع. وأشجع المنظمة على البدء في تنفيذ المشروع المعلوماتي في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩، وقد اقترحت عدة تدابير للحد من المخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى فشل المشروع.

"٣٧- ولاحظ زملائي من خلال مراجعة بعض الحالات أن التعريفات المعمول بها بالنسبة إلى اتحادي مدريد ولاهاي مطبقة على نحو جيد، وأن واجهات استخدام نظام (MAPS) ونظام (AIMS) هي على ما يرام، وأنها تخضع للمراقبة الدورية لضمان تطابق النتائج في النظامين. ومن المستحسن في إطار مشروع تحديث (MAPS/DMAPS) النظر في إمكانية الدمج المباشر لإنتاج بيانات التوزيع بحسب كل بلد ولكل اتحاد لجعل واجهة الاستخدام مقتصرة فقط على عمليات المحاسبة الآلية وشبه الآلية لتسوية الفواتير ومدفوعات الزبائن. وينبغي وصف عملية التوزيع في إطار مشروع وصف العمليات الداخلية وعمليات المراقبة الداخلية التي يتعين تنفيذها على نحو مستفيض.

"٣٨- وأشجع الويبو على مواصلة جهودها الرامية إلى توخي التحديث والملاءمة في ميدان المعلوماتية بالتعاون الوثيق مع مجالات العمل المعنية، والاستفادة من المهارات الجيدة التي يتمتع بها موظفوها."

٤- وفي التقرير المفصل الوارد بكامله في مرفق هذه الوثيقة، تقدم مراجع الحسابات الخارجي بالتوصيات التالية:

#### التوصية ١:

"أود أن أعيد التأكيد على التوصيات الواردة في تقريرتي بشأن التدقيق المعلوماتي لسنة ٢٠٠٦ التي لم تنفذ بعد أو يجري تنفيذها في الوقت الحاضر، ولا سيما:

- الاستمرار في تطوير النظام الإداري (AIMS) للحد من التباين في بيئة المعلومات والخفض من عدد واجهات الاستخدام؛

- وضع استراتيجية معلوماتية؛

- التطبيق المنتظم لنهج المشروع وإدارة الحوادث والتغييرات، والمراقبة المنتظمة من جانب الإدارة."

٥- وسيضع برنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة بقيادة رئيسه الجديد استراتيجية شاملة للويبو تستجيب لاحتياجاتها التنظيمية والعملية. وستراعى في وضع تلك الاستراتيجية عوامل شتى منها المتطلبات من حيث الموارد (من موظفين وخلاف الموظفين) والأمن المعلوماتي ومعايير

البنى التحتية التقنية وهندسة التطبيقات والتوجهات. وستراعي الاستراتيجية أيضا التوصيات الرئيسية الواردة في تقييم أجرته مؤسسة خارجية لبرامج المعلوماتية الرئيسية.

٦- وقد أُقرت منهجية لإدارة المشروعات على مستوى المنظمة ووقع الاختيار على منهجية (PRINCE2)، وهي منهجية يتزايد استخدامها في إطار مشروعات تكنولوجيا المعلومات وتتبع بوجه خاص في مشروع النظام المالي ولائحته والمعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام (FRR/IPSAS).

٧- وقد حصل معظم الموظفين المسؤولين عن تكنولوجيا المعلومات على شهادة تمهيدية تختص ببرامج مكتبات المعلوماتية (ITIL) بينما حصل آخرون على شهادة في إدارة ذلك البرنامج. وقد استحدث قطاع التطبيقات الحاسوبية الإدارية نظاما إلكترونيا لإدارة الطلبات على أساس ذلك البرنامج الحاسوبي، ويغطي النظام الجديد الحوادث وطلبات التغيير بكل مراحلها، وهو مستخدم حاليا في دائرة الشؤون المالية وشعبة المشتريات والعقود ومكتب المراقب المالي. ونعمل حاليا على تطبيقه لدى مكتب المساعدة الحاسوبية (Helpdesk) في الويبو.

### التوصية رقم ٢:

"نظرا إلى أن الويبو تشهد حاليا تأخرا في التحضير للانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) الذي من المتوقع تنفيذه في سنة ٢٠١٠، من الضروري اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتنفيذ هذا المشروع. وأشجع الويبو على البدء في تنفيذ المشروع المعلوماتي في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩ والنظر في الاقتراحات التالية للحد من المخاطر التي يمكن أن تحدث بالمشروع وتؤدي إلى فشله:

- من المستحسن وفقا لأفضل الممارسات تشكيل فريق للمشروع يعمل بدوام كامل يقوده مدير يتمتع بخبرة واسعة ومتفرغ بنسبة ١٠٠ بالمائة. وينبغي أن يتمتع أعضاء فريق المشروع بمعارف وظيفية جيدة وأن يكونوا على دراية بكيفية استخدام نظام المحاسبة (AIMS). وينبغي لهم أيضا أن يكونوا على علم بمتطلبات العمل وأن يتمتعوا بالقدرة على اتخاذ أي قرار مفيد بالنسبة إلى ميدانهم الوظيفي. علما بأن فريق المشروع يتكون من فريقين فرعيين "إدارة الأصول" و"عمليات الشراء"، ويضم، ضمن جملة أمور، أخصائيين تقنيين وخبراء استشاريين من الخارج لديهم معرفة بأفضل الممارسات في مجال الإدارة، لا سيما على المستويين الوظيفي والتقني.

- ينبغي أن يكون المكلف بالمشتريات ملما إماما جيدا بقواعد مشتريات الويبو وأن يكون قادرا على تكييفها مع الممارسات الصناعية المعمول بها والمتاحة في وحدة عمليات الشراء.

- من الضروري البدء في أعمال توحيد البيانات المتأتية من مختلف قوائم الجرد الموجودة في الويبو في أقرب وقت ممكن.

- من المهم تزويد فريق المشروع بمكان للعمل المشترك ضمانا لنجاح هذا المشروع. ومن شأن اتخاذ هذا الإجراء أن يقصر من طرق التواصل ويحد من عدد الاجتماعات التنسيقية.

- من الضروري أن يقتصر عدد المشاركين في الاجتماعات التي تتولى تحديد مواصفات المعايير على الحد الأدنى لتسهيل اتخاذ القرارات بسرعة.

- تتولى لجنة واحدة تنفيذ النظام المالي والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS).
- تتخذ اللجنة التوجيهية القرارات اللازمة بسرعة برئاسة المسؤول التنفيذي، وتتكون اللجنة التوجيهية من عدد محدود من مسؤولي الإدارة الذين يمثلون المجالات الوظيفية الرئيسية.
- ينبغي ألا تنفذ في سنة ٢٠٠٩ إلا أجزاء البرنامج الفرعي لإدارة عمليات الشراء التي تعد ضرورية لتنفيذ النظام المالي الجديد وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS). وقد أقر مسؤولو الويبو بضرورة توخي أسلوب إدخال تعديلات بسيطة، ووضع معايير موحدة وممارسات جيدة - متوافرة حالياً - في إدارة هذه الوحدات. وأوید بحزم اتباع هذا الأسلوب الواجب مراعاته في جميع مراحل المشروع. ومن الضروري اتباع هذا الأسلوب نظراً للتكاليف الباهظة جداً التي يمكن أن تترتب عن تغيير إصدار برنامج فرعي نتيجة إدخال تعديلات.

- من الضروري أن يطبق جميع العاملين في إطار هذا المشروع المعقد منهجية موحدة في إدارة المشروع مثل منهجية (PRINCE2) ليسهل استخدام لغة واحدة وتحسين الكفاءة والفعالية.

تُعد هذه التوصيات شروطاً أساسية لإنجاز هذا المشروع في الموعد المحدد.

٨- وأولت الأمانة الاعتبار الواجب لتوصيات مراجع الحسابات وهي تود أن تدلي بما يلي:

بدأ المشروع الخاص بالنظام المالي ولأئحته والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في فبراير/شباط ٢٠٠٩. وتشمل أهداف المشروع ما يلي:

- تنفيذ البرنامج الخاص بالمشتريات والبرنامج الخاص بإدارة الأصول من نظام PeopleSoft دعماً لنظام الويبو المالي ولأئحته والامتثال لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS)؛

- والأخذ بأفضل الممارسات في عمليات الشراء بالاستناد إلى وسائل محسنة ومبسطة لطلب اللوازم وشرائها؛

- والتنسيق بين المشتريات والمالية؛

- وتحسين رصد الميزانية ومراقبتها؛

- والشروع في رفع كفاءات الموظفين بتطبيق أفضل الممارسات بالاستناد إلى حل مستوحى من برنامج التخطيط للموارد المؤسسية (ERP).

ولا يزال المشروع حالياً في مرحلة التصميم والتنفيذ وفقاً للمنهجية (PRINCE2) ببنية واضحة المعالم تشمل في قيادتها فريقاً مشرفاً عيّنه المدير العام.

التوصية رقم ٣:

"من المستحسن في إطار مشروع تحديث نظامي (MAPS/DMAPS) النظر في إمكانية الدمج المباشر لبيانات التوزيع بحسب كل بلد ولكل اتحاد لجعل واجهة الاستخدام مقتصرة على عمليات المحاسبة الآلية وشبه الآلية لتسوية الفواتير ومدفوعات الزبائن."

٩- تقرُّ الأمانة بضرورة البحث في الحاجة لمواصلة أتمتة التوزيع الشهري في إطار نظامي مدريد ولاهاي (نحو ١٠ مليون فرنك سويسري شهريا). ومن الممكن نظريا إجراء التوزيع المقترح بناء على نظامي اتفاق مدريد وبروتوكوله والتصميم الخاص بهذا النظام (MAPS/DMAPS) أو عن طريق نظام إدارة المعلومات (AIMS) العام علما بأن المآخذ على ذلك هو أن التنفيذ النهائي يقتضي تدخل دائرة الشؤون المالية. ولا بد من مراقبة المبالغ باستخدام جداول برنامج General Ledger وتدخل دائرة الشؤون المالية بانتظام ردا على طلبات التصفية (كالاشتراكات المستحقة على الدول الأعضاء). وقد ينجم عن ذلك تجميد الدفع بسبب مشكلات تتعلق بالمعلومات المصرفية. وقد تطلب الجهات المستفيدة تحصيل مدفوعاتها على أساس سنوي فقط أو بطريقة خاصة للتوزيع (مثل مكتب الاتحاد الأوروبي لتسجيل العلامات).

١٠- ومع ذلك، فإننا نعتبر أن الحل المؤتمت سيكون معقدا للغاية نظرا إلى أن توزيع إيرادات مدريد السنوي (نحو ٣٥ مليون فرنك سويسري في السنة) يقتضي طريقة موسعة ومتعددة المراحل للحساب. وسيقتضي الحل المؤتمت أيضا مجهودا كبيرا لاختيار الرموز القادرة على التعبير عن الروابط المنطقية في العملية السنوية، بل قد يقتضي أيضا إعادة إطلاق العملية بكاملها عدة مرات نظرا إلى التفاوتات الكثيرة في التعينات الفردية (وإن كانت طفيفة) لما تحدثه من تأثير في الحساب الإجمالي نفسه (من ترجيح وغيره).

التوصية رقم ٤:

"من الضروري في إطار مشروع وصف العمليات الداخلية والمراقبة الداخلية المضطلع بها على التوالي في الويبو، وصف عملية التوزيع من خلال القيام بإحصاء شامل لإجراءات المراقبة الداخلية التي يتعين تنفيذها، بما في ذلك حصول الشخص أو الأشخاص الذين قاموا بحساب التوزيع و/أو المدفوعات على إيصال مكتوب بواسطة محضر. ومن الممكن مثلا أن يتولى إجراء عملية الإبراء من الالتزام بالنسبة إلى التوزيعات نائب يُعين ويدرب للقيام بهذه المهمة الخاصة."

١١- ترى الأمانة أن يتم الإبراء من الالتزام ما أن يوضع التوقيع الأول على التصريح الورقي بالدفع (الذي سيتحول عن قريب إلى نظام إلكتروني لنقل المعلومات). والواقع أن ضبط تقارير التوزيع وقسيمة المراقبة والتثبت من الأرصدة المستحق توزيعها وملفات التعليمات الخاصة بالرسوم الفردية أو رسوم الدول هي ذاتها التي تكفل نزاهة مدفوعاتنا. وستبين قسيمة المراقبة في المستقبل اسم الشخص المسؤول عن إعدادها (والتاريخ). وعلاوة على ذلك، ستطلب دائرة الشؤون المالية من شعبة التدقيق الداخلي والرقابة مراجعة التوزيع السنوي ومراجعة غير منتظمة للتوزيع الشهري.

١٢- ويؤدي نظام الإدارة المتكاملة للمعلومات (AIMS) في الواقع دور المراقبة على نظامي (MAPS/DMAPS). إذ ينبغي أن تكون العمليات المالية في نظام (AIMS) موافقة لما يقابلها من عمليات في نظامي (MAPS/DMAPS). ولا بد من التحقيق في كل الفوارق.

١٣- وسيندرج تفصيل إجراء التوزيع السنوي كتابة ضمن أعمال التوثيق الخاصة بعمليات المراقبة الداخلية في دائرة الشؤون المالية.

١٤- إن لجنة البرنامج والميزانية مدعوة إلى الإحاطة علما بمضمون هذه الوثيقة ومرفقها والإدلاء بأي ملاحظات.

[يلي ذلك المرفق]

ANNEX

المرفق

المكتب الفدرالي السويسري  
لمراجعة الحسابات

المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)  
جنيف

التدقيق المعلوماتي

الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

تقرير مراجع الحسابات

إلى جمعية الدول الأعضاء في الويبو

## مقدمة

## مهمات مراجع الحسابات

- ١- قرّرت الجمعية العامة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) ولجنة الويبو للتنسيق وجمعيات اتحادات باريس وبرن ومدريد ولاهاي ونيس ولشبونة ولوكارنو والتصنيف الدولي للبراءات (IPC) ومعاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT) وفيينا خلال سلسلة الاجتماعات الثالثة والأربعين التي عُقدت في جنيف من ٢٤ سبتمبر/أيلول إلى ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧ تجديد ولاية الحكومة السويسرية إلى غاية سنة ٢٠١١ كمراجع لحسابات الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو وحسابات مشروعات المساعدة التقنية التي تنفذها المنظمة (الفقرة ٢٧٣ من الوثيقة (A/43/16).
- ٢- وقد أسندت إليّ حكومة الكونفدرالية السويسرية، بصفتي مدير المكتب الفدرالي السويسري لمراجعة الحسابات، مهمة مراجعة حسابات الويبو وحسابات الاتحادات المذكورة آنفاً. وكلفت نخبة من الزملاء المؤهلين من المكتب الفدرالي السويسري لمراجعة الحسابات بإنجاز تدقيق معلوماتي في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨. وأتممت أعمال المراجعة في ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨.
- ٣- وتخضع مهمتي لأحكام الفصل ٨ من نظام الويبو المالي، وهي محدّدة في اختصاصات مراجع الحسابات المرفقة بذاك النظام.

## معايير مراجعة الحسابات وموضوع التدقيق

- ٤- جرت عمليات المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق المعلوماتي "رقابة المعلومات وتكنولوجيا المعلومات (CobIT)" التي أعدتها مؤسسة التدقيق والرقابة المعنية بالنظم المعلوماتية (ISACA - [www.isaca.org](http://www.isaca.org)). واستخدم "دليل مراجعة التطبيقات المعلوماتية" الذي أعدته غرفة الاستئمان السويسرية كمرجع أثناء عملية التدقيق.
- ٥- وينبغي لمراجع الحسابات، عملاً بالمعيار السويسري لمراجعة الحسابات (NAS) رقم ٤٠١ لغرفة الاستئمان السويسرية، أن يكون ملماً إماماً كافياً بالنظم المعلوماتية لكي يتمكن من وضع خطة لإنجاز العمل وإدارته والإشراف عليه ومراجعته. ولا شك أن لاستخدام النظم المعلوماتية في أية منظمة أثر في "تقييم نظم المحاسبة والمراجعة الداخلية للحسابات وفي تقييم المخاطر وعمليات التدقيق تخطيطاً وأداءً". ومن هنا، فإن عمليات التدقيق هذه تعود بالفائدة على مراجعي الحسابات المالية أيضاً.

- ٦- ركزت عمليات المراجعة على متابعة توصيات التدقيق المعلوماتي لسنة ٢٠٠٦ (انظر تقرير ١٥ فبراير/شباط ٢٠٠٧)، بما في ذلك نظام المحاسبة المعلوماتي<sup>(١)</sup> والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) وتوزيع اتحادي لاهاي ومدريد. وركزت في تقريرتي لفترة السنتين

(١) نظام الإدارة المتكاملة (AIMS): هو عبارة عن مجموعة من التطبيقات البرمجية للإدارة المتكاملة يُعرف باسم نظام تخطيط الموارد المؤسسية (ERP) للمورد الأمريكي PeopleSoft، وقد انتقلت ملكية هذه الشركة إلى Oracle في سنة ٢٠٠٥.



٢٠٠٦-٢٠٠٧ في ١٤ يولييه/تموز ٢٠٠٨ على بعض التوصيات التي وردت في تقريره بتاريخ ١٥ فبراير/شباط ٢٠٠٨.

٧- وعلى الرغم من أن هذا التدقيق لا يقصد إلى أن يكون شاملاً من حيث الإجراءات والتقنيات وأمن النظم المعلوماتية فقد بادر زملائي إلى إجراء فحوص لنظام المحاسبة AIMS في العديد من المرات على إثر الكشف عن بعض المخاطر خلال عمليات المراجعة السابقة التي جرت بطلب من الويبو.

٨- وإن ما جُمع من معلومات وما أُجري من تحليلات قادني إلى صوغ عدد من التوصيات بهدف الاستمرار في تعزيز تكنولوجيا المعلومات وتحقيق مكاسب على صعيد الإنتاجية على الأجلين المتوسط والطويل. وأود التأكيد على أن كافة التوصيات ليست على القدر ذاته من الأهمية لوجود عامل الخطر من ناحية وعامل الإلحاح على تنفيذ تلك التوصيات من ناحية أخرى. وقد نوقشت نتيجة عملية المراجعة مع ممثلين معنيين من الويبو خلال الاجتماع الذي عقد في ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨.

### المعلومات والوثائق

٩- أود الإعراب عن ارتياحي للاستعداد الذي أظهره موظفو الويبو ممن طلب إليهم المشاركة فقدموا معلومات ووثائق أفادتني في أداء مهمتي.

١٠- وتلقى زملائي جميع الوثائق المطلوبة وأجروا عدة مقابلات في المنظمة. وأُتيحت لهم فرصة المشاركة في عروض حية لعدد من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات ونظمها.

١١- ولا يشمل هذا التقرير موضوعات ثانوية أو سرية كتلك التي تتصل ببرنامج الدفع مثلا، حيث توضحت تلك الموضوعات ونوقشت مع المسؤولين أثناء عملية التدقيق.

### متابعة التوصيات والتدقيق المعلوماتي ٢٠٠٦

١٢- معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT): أَدْعُو الويبو إلى الاستمرار في تشجيع المكاتب الوطنية للدول الأعضاء على الانتفاع بالتكنولوجيات الحديثة (التوصية رقم ١، ٢٠٠٦).

يجري حالياً تنفيذ هذه التوصية. ويناهاز عدد مراسلات المكاتب الوطنية التي تستخدم البريد الإلكتروني ٧٥٪ من مجموع مراسلاتها. واستُبدل نظاما الحاسوب القديمين CASPRO و CASPIA بنظام جديد، BibAdmin، في مكتب تلقي الطلبات بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT). ومن المقرر تنفيذ هذا النظام لفائدة جميع المستخدمين حتى مارس/آذار ٢٠٠٩ والتخلي عن نظامي CASPRO و CASPIA في يونيه/حزيران ٢٠٠٩.

١٣- العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية: أَدْعُو الويبو إلى أن تدرج في الخطة الاستراتيجية مشروعا لتحديث واجهات المستخدمين. ومن المستحسن البحث عن أشكال ممكنة من التآزر مع إعادة البرمجة الجارية لتطبيقات نظامي CASPRO و CASPIA (التوصية ٢، ٢٠٠٦).

يجري تنفيذ هذه التوصية. وأوكلت الويبو سنة ٢٠٠٧ إلى شركة خارجية مهمة وضع استراتيجية لاستبدال نظم الحاسوب التي تدعم أساليب العمل في مجال العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية، ونظام اتفاق مدريد وبروتوكوله (MAPS) ونظام الرسوم والنماذج الصناعية (DMAPS). ووافقت جمعيات الدول الأعضاء سنة ٢٠٠٧ على تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج (فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩) وعلى مبلغ يناهز ٥٠٢٨ مليون فرنك سويسري. وتقدر التكلفة الإجمالية بحوالي ١٥,٣ مليون فرنك سويسري. وتم البدء في تنفيذ مشروع إعادة تطوير نظام MAPS في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨، ويجري تنفيذ بعض المشروعات الفرعية.

١٤- وقدم زملائي من خلال عملية التدقيق لسنة ٢٠٠٦ عدداً من التوصيات تتعلق باستبدال العديد من النظم القديمة ومواصلة تطوير النظام الإداري (AIMS) للحد من التباين في بيئة المعلومات والخفض من عدد واجهات الاستخدام (التوصية رقم ١١، ٢٠٠٦). وركزت هذه التوصيات تحديداً على ما يلي:

- إدراج مشروع في الخطة الاستراتيجية المعلوماتية لاستبدال قاعدة البيانات القديمة للإصدارات (التوصية رقم ٣، ٢٠٠٦)،
- إدراج مشروع في الخطة الاستراتيجية المعلوماتية لاستبدال نظام إدارة الموظفين Sigagip في المستقبل وتنفيذ برنامج حاسوبي حديث لإدارة الموارد البشرية (التوصية رقم ٤، ٢٠٠٦)،
- ترشيد وتبسيط إجراءات الشراء من خلال تنفيذ وحدة عمليات الشراء ضمن برنامج PeopleSoft (التوصية رقم ٥، ٢٠٠٦)،
- الاستعاضة عن النظام الحالي لإدارة قوائم الجرد بوحدة إدارة الأصول ضمن برنامج PeopleSoft (التوصية رقم ٦، ٢٠٠٦).

بقي تنفيذ هذه التوصيات معلقاً. ووافق المدير العام في مايو/أيار ٢٠٠٧ على وثيقة "استراتيجية تنفيذ نظم تخطيط الموارد المؤسسية في الويبو" التي تمثل الأساس لتطوير نظام المحاسبة (AIMS)، وستكون جزءاً أساسياً من الاستراتيجية المعلوماتية. ولكن أرجئ تنفيذ هذا المشروع لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بشرط الموافقة على الميزانية. وتجدر الإشارة إلى أن وحدة إدارة الأصول وجزءاً صغيراً من وحدة عمليات الشراء سينفذان في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ لتحقيق امتثال الإجراءات المالية مع النظام المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS). وسيتم تناول التوصيتين ٥ و ٦ بالتفصيل في الفصل التالي. وقد سبق للويبو أن أعدت نظاماً لتسجيل الموردّين (VRS) سيدرج لاحقاً في وحدة عمليات الشراء.

١٥- وائي أؤيد مبادرة الويبو لوضع استراتيجية معلوماتية مفصلة تتحقق على مدى أربع إلى ست سنوات من أجل مواصلة التخطيط. وينبغي أن تشمل هذه الاستراتيجية خطة استثمار في مجال المعلوماتية مرفقة بمشاريع متماسكة ولمموسة مرتبة حسب الأولويات ومتناسقة فيما بينها وتنفيذها خلال مدة زمنية معقولة. ولا بد من أن تكون هذه المعلومات جزءاً من الوثائق المتاحة للدول الأعضاء كي تتمكن من إعداد ما يلزم من قرارات واعتمادها في مجال المعلوماتية. وينبغي للمنظمة في السياق ذاته أن تضع في ميزانيتها ما يكفي من الأموال لتحديث البنية المعلوماتية وتنسيقها بما يتوافق مع الخطة الاستراتيجية المستقبلية وأن تراعي الاحتياجات من الموارد البشرية (التوصية رقم ٧، ٢٠٠٦).

بقي تنفيذ هذه التوصية معلقاً. وأعدت شركة خارجية دراسة بعنوان "تقييم برنامج تكنولوجيا المعلومات الرئيسي". وسيببت مجلس تكنولوجيا المعلومات للويبو في تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير. ومن المقرر استناداً إلى ذلك وضع استراتيجية معلوماتية في نهاية ٢٠٠٩.

١٦- وأدعو المنظمة إلى إيجاد حلول لمسألة عدم كفاية موارد قسم الأمن المعلوماتي لضمان تنفيذ كل ما يلزم من مهام لحماية أصول الويبو على أفضل وجه (التوصية رقم ٨، ٢٠٠٦).

يجري تنفيذ هذه التوصية. وقد لاحظت أن الوظائف الشاغرة سيتم شغلها عما قريب، بما في ذلك منصب رئيس القسم.

وأحاط زملائي علماً بأن شعبة الرقابة والتدقيق الداخلي قد أجرت بمساعدة خبراء من الخارج في مجال أمن المعلومات عمليتين من التدقيق تتعلقان بأمن المعلومات. وأنا أرحب بهذه المبادرة وأشجع المنظمة على مواصلة بذل جهودها لتحسين وتعزيز أمن المعلومات وفقاً لأفضل الممارسات المعمول بها في هذا المجال<sup>(٢)</sup>.

١٧- وقد سبق لي في سنة ٢٠٠٦ أن شجعت الويبو على "استخدام منهج موحد في إدارة المشاريع من قبيل HERMES ([www.hermes.admin.ch](http://www.hermes.admin.ch)) أو PRINCE2 ([www.prince2.com](http://www.prince2.com)) في المنظمة بكاملها من أجل إعداد المشاريع المعقدة إعداداً مهنيًا وتسهيل عملية التواصل بين مختلف المرافق المتخصصة" (التوصية رقم ٩، ٢٠٠٦). و"أدعو الويبو إلى العمل على إدارة الحوادث والتغييرات باستخدام منهج موحد مثل ITIL ([www.itil.org](http://www.itil.org)) كي تتوحد عملياتها وتقوم على أساس مهني" (التوصية رقم ١٠، ٢٠٠٦).

يجري تنفيذ هذه التوصيات. ولاحظ زملائي أن عدداً من الموظفين قد شاركوا في دورة تدريبية لإدارة المشروع وفقاً لطريقة Prince 2، كما شاركوا في دورة تدريبية بشأن إدارة الحوادث والتغييرات وفقاً للطريقة البريطانية ITIL - مكتبة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات. وينبغي للويبو أن تسهر على فرض استخدام هذه الأساليب والمعايير على مستوى شامل في المنظمة. ولا بد أن تتولى الإدارة مراقبة تطبيقها المنهجي بانتظام. وفي هذا السياق، لاحظ زملائي أن الفريق المكلف اتخاذ خطوات هامة على مستوى النظام المحاسبي (AIMS). ويسمح نظام إدارة الطلبات الذي أنشئ سنة ٢٠٠٧ بإدارة الحوادث والتغييرات ذات الصلة بالنظام المحاسبي وفقاً لأفضل الممارسات المنصوص عليها في الطريقة ITIL.

١٨- ومن المفيد حسب رأيي إعداد وثائق موجزة ومنسقة تربط أساليب العمل بالعلميات المالية التي يغطيها نظام المحاسبة (AIMS) (التوصية رقم ١٣، ٢٠٠٦).

نفذ فريق نظام الإدارة المتكاملة (AIMS) هذه التوصية في مارس/آذار ٢٠٠٨. وتوجد حالياً وثيقة تربط بين التطبيقات ونظام المحاسبة (AIMS).

١٩- وأدعو الويبو إلى اعتماد إجراءات رسمية من أجل إدارة المستخدمين، وخاصة طلبات منح الإذن وإعلانات المغادرة، وحصر استخدام النظام على الأشخاص الذين يستخدمون وظائفه (التوصية رقم ١٤، ٢٠٠٦).

(٢) على سبيل المثال، إدارة أمن المعلومات: توجيهات لمجالس المديرين والإدارة التنفيذية، الطبعة الثانية، مؤسسة إدارة تكنولوجيا المعلومات، Rolling Meadows, IL 60008، الولايات المتحدة الأمريكية.

نفذت هذه التوصية فيما يتعلق بنظام المحاسبة (AIMS)، وتم تحسين إدارة نفاذ مديري البرامج خصوصاً.

٢٠- التوصية ١: أود أن أعيد التأكيد على التوصيات الواردة في تقريرتي بشأن التدقيق المعلوماتي لسنة ٢٠٠٦ التي لم تنفذ بعد أو يجري تنفيذها في الوقت الحاضر، ولا سيما:

- الاستمرار في تطوير النظام الإداري (AIMS) للحد من التباين في بيئة المعلومات والخفض من عدد واجهات الاستخدام؛
- وضع استراتيجية معلوماتية؛
- التطبيق المنتظم لنهج المشروع وإدارة الحوادث والتغييرات، والمراقبة المنتظمة من جانب الإدارة.

## تنفيذ النظام المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)

٢١- على الويبو، سعياً إلى تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أن تستعاض عن التطبيقات الحالية بوحدة إدارة الأصول من برنامج PeopleSoft (التوصية رقم ٦، ٢٠٠٦) وتنفيذ وحدة عمليات الشراء خلال سنة ٢٠٠٧، وذلك بعد تحديث برنامج PeopleSoft لكي يتسنى لها ترشيد إجراءات الشراء وتبسيطها، والاستفادة بقدر المستطاع من خبرة المنظمات الدولية الأخرى مثل المفوضية العليا للاجئين التي تستخدم حالياً هذا البرنامج الفرعي (التوصية رقم ٥، ٢٠٠٦).

يجري تنفيذ هذه التوصيات. ومن المقرر البدء في تنفيذ مشروع المعلومات في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩. ومن الضروري تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) الجديدة في موعد أقصاه ١ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٠. ونظراً لأهمية التوصيتين ٦ (وحدة إدارة الأصول) و ٥ (وحدة عمليات الشراء)، أجرى زملائي عمليات مكثفة من المراقبة في هذا المجال.

٢٢- ووافقت الدول الأعضاء في اجتماعها الذي عقد في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧ على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) والنظام المالي الجديد ولوائح تنفيذه التي دخلت حيز التنفيذ في ١ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٨.

وأوصيت في تقريرتي بشأن التدقيق المعلوماتي لسنة ٢٠٠٦ بإدراج مشروع في الخطة الاستراتيجية للتنبؤ بتطور نظام (AIMS) من خلال إدماج الحلول الإدارية الأخرى "الفرعية" للاستفادة على أفضل وجه من نظام تخطيط الموارد المؤسسية (ERP) وتحقيق زيادة في الإنتاجية (التوصية رقم ١١). وأشارت التوصية رقم ٦ إلى ضرورة أن تستعاض الويبو عن التطبيقات الحالية بوحدة إدارة الأصول (ASSETS) من برنامج PeopleSoft لكي تتمكن من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS). وعلاوة على ذلك، أشارت التوصية رقم ٥ إلى أنه يجدر بالويبو، سعياً إلى ترشيد إجراءات الشراء وتبسيطها، أن تنفذ وحدة عمليات الشراء [Procurement] خلال سنة ٢٠٠٧، وذلك بعد تحديث برنامج PeopleSoft.

٢٣- التدابير التي اتخذتها الويبو: وافق المدير العام في مايو/أيار ٢٠٠٧ على الوثيقة المعنونة "استراتيجية تنفيذ نظم تخطيط الموارد المؤسسية في الويبو" باعتبارها جزءاً أساسياً من الاستراتيجية المعلوماتية الجديدة. وبعد ذلك، أُحيل "اقترح تنفيذ نظام تخطيط الموارد المؤسسية" وكذلك ميزانية بلغت قيمتها ٢٠,٧ مليون فرنك سويسري على لجنة البرنامج والميزانية للتوصية بالموافقة عليهما. ولكن لم ينظر في هذا الاقتراح ولا في تمويله من خلال الاحتياطات المتاحة، ولم يحظيا بالموافقة خلال تلك الدورة، في حين وافقت جمعية الدول الأعضاء خلال سلسلة الاجتماعات السادسة والأربعين في ١٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ على ميزانية معدلة جديدة لسنة ٢٠٠٩، بما في ذلك ميزانية "محدودة" تبلغ ٤,٢ مليون فرنك سويسري لتنفيذ البرنامجين الفرعيين "إدارة الأصول" (الشراء) و "المشتريات" (إدارة قوائم الجرد).

٢٤- وعلى الرغم من موافقة الدول الأعضاء على الميزانية المعدلة لسنة ٢٠٠٩، من المتوقع أن يبدأ التنفيذ الفعلي لمشروع تخطيط الموارد المؤسسية المحدود الذي يشمل الامتثال للنظام المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) في مطلع سنة ٢٠٠٩، وأن ينفذ إلى

غاية يناير/ كانون الثاني ٢٠١٠. وتوضح وثيقة "استراتيجية تنفيذ نظم تخطيط الموارد المؤسسية في الويبو" ضرورة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS). وقد أجرت الويبو تحليلاً للاختلافات (تحليل الثغرات)، وتم الانتهاء من إعداده في يونيه/حزيران ٢٠٠٨. وتجدر الإشارة إلى بدء صياغة المواصفات الوظيفية وسيتبعها تحديد المواصفات التقنية في مجرى سنة ٢٠٠٩.

٢٥- ويتضمن الاقتراح الذي تمت الموافقة عليه في الاجتماعات التي عقدت في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ خطة موجزة لتنفيذ المشروع المعلوماتي ابتداءً من سنة ٢٠٠٩. ويشمل الاقتراح، ضمن جملة أمور، النقاط الهامة التالية:

- يستدعي تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) إدخال تغييرات في معايير المحاسبة والإجراءات، ويقتضي أيضاً إدخال تغييرات رئيسية في مجالي المباني والمواد.
- حساب المنتجات: قد يكون من الضروري تغيير واجهات الاستخدام بين نظام إدارة المعلومات (AIMS) ونظم التشغيل المستخدمة في نظم معاهدة التعاون بشأن البراءات، ومدير ولاهاي.
- سيؤدي تنفيذ المحاسبة القطاعية إلى تغيير خطة المحاسبة.
- هناك غياب ملحوظ في تقديم دعم منظم لعملية الشراء في الويبو بالإضافة إلى الافتقار إلى حيز الاعتمادات (الأعباء المسبقة) وغياب مراقبة نفقات مسؤولي هذا المشروع. وقد سبق لي أن تناولت في تقريرتي بشأن التدقيق المعلوماتي لسنة ٢٠٠٦ وفي تقريرتي بشأن قوائم الجرد لسنة ٢٠٠٨ (رقم ٧٤٣٥) أوجه القصور التي تعاني منها عملية الشراء.

وأشاطر تحليل الوضع الذي يرد وصفه فيما يلي:

٢٦- التوصية ٢: نظراً إلى أن الويبو تشهد حالياً تأخراً في التحضير للانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) الذي من المتوقع تنفيذه في سنة ٢٠١٠، من الضروري اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتنفيذ هذا المشروع. وأشجع الويبو على البدء في تنفيذ المشروع المعلوماتي في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩ والنظر في الاقتراحات التالية للحد من المخاطر التي يمكن أن تحدث بالمشروع وتؤدي إلى فشله:

- من المستحسن وفقاً لأفضل الممارسات تشكيل فريق للمشروع يعمل بدوام كامل يقوده مدير يتمتع بخبرة واسعة ومنفرغ بنسبة ١٠٠ بالمائة. وينبغي أن يتمتع أعضاء فريق المشروع بمعارف وظيفية جيدة وأن يكونوا على دراية بكيفية استخدام نظام المحاسبة (AIMS). وينبغي لهم أيضاً أن يكونوا على علم بمتطلبات العمل وأن يتمتعوا بالقدرة على اتخاذ أي قرار مفيد بالنسبة إلى ميدانهم الوظيفي. علماً بأن فريق المشروع يتكون من فريقين فرعيين "إدارة الأصول" و"عمليات الشراء"، ويضم، ضمن جملة أمور، أخصائيين تقنيين وخبراء استشاريين من الخارج لديهم معرفة بأفضل الممارسات في مجال الإدارة، لا سيما على المستويين الوظيفي والتقني.

- ينبغي أن يكون المكلف بالمشتريات ملماً إماماً جيداً بقواعد مشتريات الويبو وأن يكون قادراً على تكييفها مع الممارسات الصناعية المعمول بها والمتاحة في وحدة عمليات الشراء.

- من الضروري البدء في أعمال توحيد البيانات المتأتية من مختلف قوائم الجرد الموجودة في الويبو في أقرب وقت ممكن.
  - من المهم تزويد فريق المشروع بمكان للعمل المشترك ضماناً لنجاح هذا المشروع. ومن شأن اتخاذ هذا الإجراء أن يقصر من طرق التواصل ويحد من عدد الاجتماعات التنسيقية.
  - من الضروري أن يقتصر عدد المشاركين في الاجتماعات التي تتولى تحديد مواصفات المعايير على الحد الأدنى لتسهيل اتخاذ القرارات بسرعة.
  - تتولى لجنة واحدة تنفيذ النظام المالي والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS).
  - تتخذ اللجنة التوجيهية القرارات اللازمة بسرعة برئاسة المسؤول التنفيذي، وتتكون اللجنة التوجيهية من عدد محدود من مسؤولي الإدارة الذين يمثلون المجالات الوظيفية الرئيسية.
  - ينبغي ألا تنفذ في سنة ٢٠٠٩ إلا أجزاء البرنامج الفرعي لإدارة عمليات الشراء التي تعد ضرورية لتنفيذ النظام المالي الجديد وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS). وقد أقر مسؤولو الويبو بضرورة توشي أسلوب إدخال تعديلات بسيطة، ووضع معايير موحدة وممارسات جيدة - متوافرة حالياً - في إدارة هذه الوحدات. وأُعيد بحزم اتباع هذا الأسلوب الواجب مراعاته في جميع مراحل المشروع. ومن الضروري اتباع هذا الأسلوب نظراً للتكاليف الباهظة جداً التي يمكن أن تترتب عن تغيير إصدار برنامج فرعي نتيجة إدخال تعديلات.
  - من الضروري أن يطبق جميع العاملين في إطار هذا المشروع المعقد منهجية موحدة في إدارة المشروع مثل منهجية Prince 2 ليسهل استخدام لغة واحدة وتحسين الكفاءة والفعالية.
- تُعد هذه التوصيات شروطاً أساسية لإنجاز هذا المشروع في الموعد المحدد.

## عمليات تدقيق التطبيقات

### تحديث نظام الإدارة المتكاملة (AIMS)

٢٧- على الويبو أن تنفذ خطط استضافة الإدارة لدى المركز الدولي للحساب الإلكتروني (CIC) في أسرع وقت ممكن من أجل زيادة الدعم وضمان استمرار التشغيل والفصل بين وظائف المطورين والمشغلين (التوصية رقم ١٢).

نفذت هذه التوصية المتعلقة بتنفيذ استضافة الإدارة لنظام (AIMS) في المركز الدولي للحساب الإلكتروني للأمم المتحدة من أجل ضمان تقديم الدعم طيلة أيام الأسبوع وعلى مدار الساعة، وضمان استمرارية التشغيل، واسترجاع الملفات في حالة الخطر والفصل بين وظائف المطورين والمشغلين، بنجاح في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧. وقد اقتضى هذا الانتقال تحديث قاعدة بيانات

(Oracle) من الإصدار ٩ إلى ١٠، ثم أعقبه تحديث وحدات نظام الإدارة المتكاملة (AIMS) من الإصدار ٨,٤ إلى ٨,٩ عشرة أشهر من الإصدار ٨,٤ إلى ٨,٩. وبادرت الجهات المعنية بإجراء اختبار واسع النطاق قبل البدء في تنفيذ هذا التحديث.

٢٨- استغرق تحديث وحدات نظام الإدارة المتكاملة (AIMS) من الإصدار ٨,٤ إلى ٨,٩ عشرة أشهر من التحضير نظراً لكثرة التعديلات المدخلة على وحدات برنامج PeopleSoft، لا سيما على وحدة "الإيرادات" وفقاً للاحتياجات الخاصة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات واتحادي مدريد ولاهاي اللذين أرادا الإبقاء على العمليات الحالية. ونتيجة لذلك، بلغت تكاليف توظيف خبيرين استشاريين من الخارج للعمل ثلثي الوقت ٥٠٠ ٤٨١ فرنك سويسري. وتضاف إلى هذه التكاليف التكاليف الداخلية للموارد البشرية خلال هذه الفترة، أي حوالي موظف ونصف بدوام كامل. وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الإجمالية لهذا التحديث (تغيير الإصدار) تتراوح بين ٨٠٠ ٠٠٠ و ٩٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري.

### توزيع اتحادي مدريد ولاهاي

٢٩- العملية: لاحظ زملائي من خلال مراجعة بعض الحالات أن التعريفات المعمول بها مطبقة على نحو جيد. ويتميز وصف العمليات بالاقنصاب نسبياً. وتجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى غياب وصف مفصل للعمليات مع نقاط المراقبة الداخلية. وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في عمليات التدقيق السابقة.

وحقق اتحاداً مدريد ولاهاي الإيرادات التالية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧:

التوزيع السنوي بآلاف الفرنكات	٢٠٠٦	٢٠٠٧	مجموع فترة السنتين
الرسوم الإضافية والتكميلية	٣٠ ٧٤٥	٣٢ ٥٩٩	٦٣ ٣٤٤
مجموع التوزيعات السنوية مدريد (الضرائب الفردية)	١٠٥ ٤٨٦	١٢١ ١٨٧	٢٢٦ ٦٧٣
مجموع التوزيعات الشهرية لاهاي	١ ٤٤٩	١ ٤٨٩	٢ ٩٣٨
المجموع الموزع على البلدان	١٣٧ ٦٨٠	١٥٥ ٢٧٥	٢٩٢ ٩٥٥

العائدات والنفقات الويبيو، فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧	العائدات	النفقات	النتيجة
اتحاد مدريد	٩٧ ٢٦٤	٧٢ ٦٢٣	٢٤ ٦٤١
اتحاد لاهاي	٥ ٣٨٥	٦ ١١٠	-٧٢٥
مجموع العائدات والنفقات الرئيسية للويبيو	١٠٢ ٦٤٩	٧٨ ٧٣٣	٢٣ ٩١٦



٣٠- **واجهات الاستخدام:** واجهات نظامي MAPS/DMAPS - تطبيقات أعمال اتحادي مدريد ولاهاي - ونظام المحاسبة (AIMS) هي على ما يرام في كلا الاتجاهين؛ وتتطابق بيانات المحاسبة بين نظامي MAPS و DMAPS على التوالي ونظام المحاسبة (AIMS). ويجري دورياً مراقبة واجهات الاستخدام هذه لضمان تطابق النتائج بين النظامين.

٣١- **التوزيعات السنوية والشهرية:** تُجرى التوزيعات انطلاقاً من بيانات المحاسبة لنظام (AIMS) مع تفريغ قاعدة البيانات بعد إغلاق فترة المحاسبة. ويؤدي تفريغ البيانات إلى تحديد بيانات كل اتحاد وكل بلد، وجمع المبالغ التي يتعين دفعها أو اقتراضها. وتنظم المدفوعات الفردية للتوزيع باستخدام جداول Excel التي تحتوي على المبالغ المستحقة من كل اتحاد وفقاً للأسلوب الذي يفضله البلد. ويتم إعداد جميع المدفوعات يدوياً وكذلك الأوراق ذات الصلة. وترد حسابات التوزيع في جداول Excel مرتبة وتتطابق مع مبالغ الحسابات المعنية. ونظراً إلى أن إدارة الجزء المالي ترجع إلى إدارة الشؤون المالية، فلا تتولى إدارة العلامات التجارية مراقبة نتائج التوزيع لكونها تهتم بالسير العملي لكل طلب وتطبيق التعريفات المعمول بها. ويجري في العادة الاضطلاع بالمراقبة الداخلية لنتائج التوزيع والمدفوعات على نحو غير رسمي، وذلك من قبل موظف آخر من إدارة المالية له دراية بآليات التوزيع. إلا أن هناك نقصاً في الوثائق الداخلية التي ترتبط بالإجراءات المطبقة، ومحضر موجز يوثق مراقبة التوزيع على نحو يطابق الأصول المرعية.

٣٢- **التوصية رقم ٣:** من المستحسن في إطار مشروع تحديث نظامي MAPS/DMAPS النظر في إمكانية الدمج المباشر لبيانات التوزيع بحسب كل بلد ولكل اتحاد لجعل واجهة الاستخدام مقتصرة على عمليات المحاسبة الآلية وشبه الآلية لتسوية الفواتير ومدفوعات الزبائن.

٣٣- **التوصية رقم ٤:** من الضروري في إطار مشروع وصف العمليات الداخلية والمراقبة الداخلية المضطلع بها على التوالي في الويبو، وصف عملية التوزيع من خلال القيام بإحصاء شامل لإجراءات المراقبة الداخلية التي يتعين تنفيذها، بما في ذلك حصول الشخص أو الأشخاص الذين قاموا بحساب التوزيع و/أو المدفوعات على إيصال مكتوب بواسطة محضر. ومن الممكن مثلاً أن يتولى إجراء عملية الإبراء من الالتزام بالنسبة إلى التوزيعات نائب يُعين ويدرب للقيام بهذه المهمة الخاصة.

### دورة الدفع وبرنامجه الحاسوبي

٣٤- تستخدم الويبو لإجراء الدفع لدى البنوك برنامج حاسوبي تعتمد البنوك. ويتم تحميل المستندات في هذا النظام المخصص للدفع عن طريق واجهة استخدام مع نظام (AIMS) ثم ترسل إلى المؤسسات المصرفية. ولاحظ زملائي أن بنية الأمن الجديدة تراعي الفصل بين الوظائف، كما لاحظوا اتخاذ عدد من التدابير الإضافية. وسيتم الانتهاء بالكامل من تنفيذ هذه البنية الجديدة في أوائل ٢٠٠٩ بعد مشاركة المستخدمين في دورة تدريبية تنظم مسبقاً. وأقترح على الويبو توثيق نظام المراقبة الداخلي الذي يرتبط بدورة الدفع والنظم المعلوماتية التي تستند إليها.

## خاتمة

٣٥- لا يسعني في أعقاب الأنشطة التي تم الاضطلاع بها إلا أن ألاحظ أن الويبو قد نفذت عدداً من التوصيات إما كلياً أو جزئياً. وقد جاء وصف تطوير نظام تخطيط الموارد المؤسسية لنظام الإدارة المتكاملة في استراتيجية مستقلة، ولكن الانجاز لن يكون ممكناً إلا في ميزانية فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وقد أعدت التأكيد على بعض التوصيات، لا سيما فيما يتعلق ببذل العناية الواجبة لوضع استراتيجية معلوماتية للويبو. ولا شك أن التطبيق المنهجي لأساليب المشروع وإدارة الحوادث والتغييرات، بما في ذلك المراقبة المنتظمة من جانب الإدارة وسيلة لتحسين نوعية المشروعات المعلوماتية وجدواها وأداة لتعزيز إدارة الخدمات المعلوماتية.

٣٦- وينبغي للويبو، مع الموافقة على الميزانية المعدلة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أن تكون قادرة على ضمان التقيد بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) بحلول سنة ٢٠١٠، والامتثال للنظام المالي الجديد الذي نفذ منذ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨. ونظراً إلى أن المنظمة تشهد حالياً تأخراً في التحضير للانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)، من الضروري اتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان حسن تنفيذ هذا المشروع. وأشجع المنظمة على البدء في تنفيذ المشروع المعلوماتي في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩، وقد اقترحت عدة تدابير للحد من المخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى فشل المشروع.

٣٧- ولاحظ زملائي من خلال مراجعة بعض الحالات أن التعريفات المعمول بها بالنسبة إلى اتحادي مدريد ولاهاي مطبقة على نحو جيد، وأن واجهات استخدام نظام (MAPS) ونظام (AIMS) هي على ما يرام، وأنها تخضع للمراقبة الدورية لضمان تطابق النتائج في النظامين. ومن المستحسن في إطار مشروع تحديث MAPS/DMAPS النظر في إمكانية الدمج المباشر لإنتاج بيانات التوزيع بحسب كل بلد ولكل اتحاد لجعل واجهة الاستخدام مقتصرة فقط على عمليات المحاسبة الآلية وشبه الآلية لتسوية الفواتير ومدفوعات الزبائن. وينبغي وصف عملية التوزيع في إطار مشروع وصف العمليات الداخلية وعمليات المراقبة الداخلية التي يتعين تنفيذها على نحو مستفيض.

٣٨- وأشجع الويبو على مواصلة جهودها الرامية إلى توخي التحديث والملاءمة في ميدان المعلوماتية بالتعاون الوثيق مع مجالات العمل المعنية، والاستفادة من المهارات الجيدة التي يتمتع بها موظفوها.

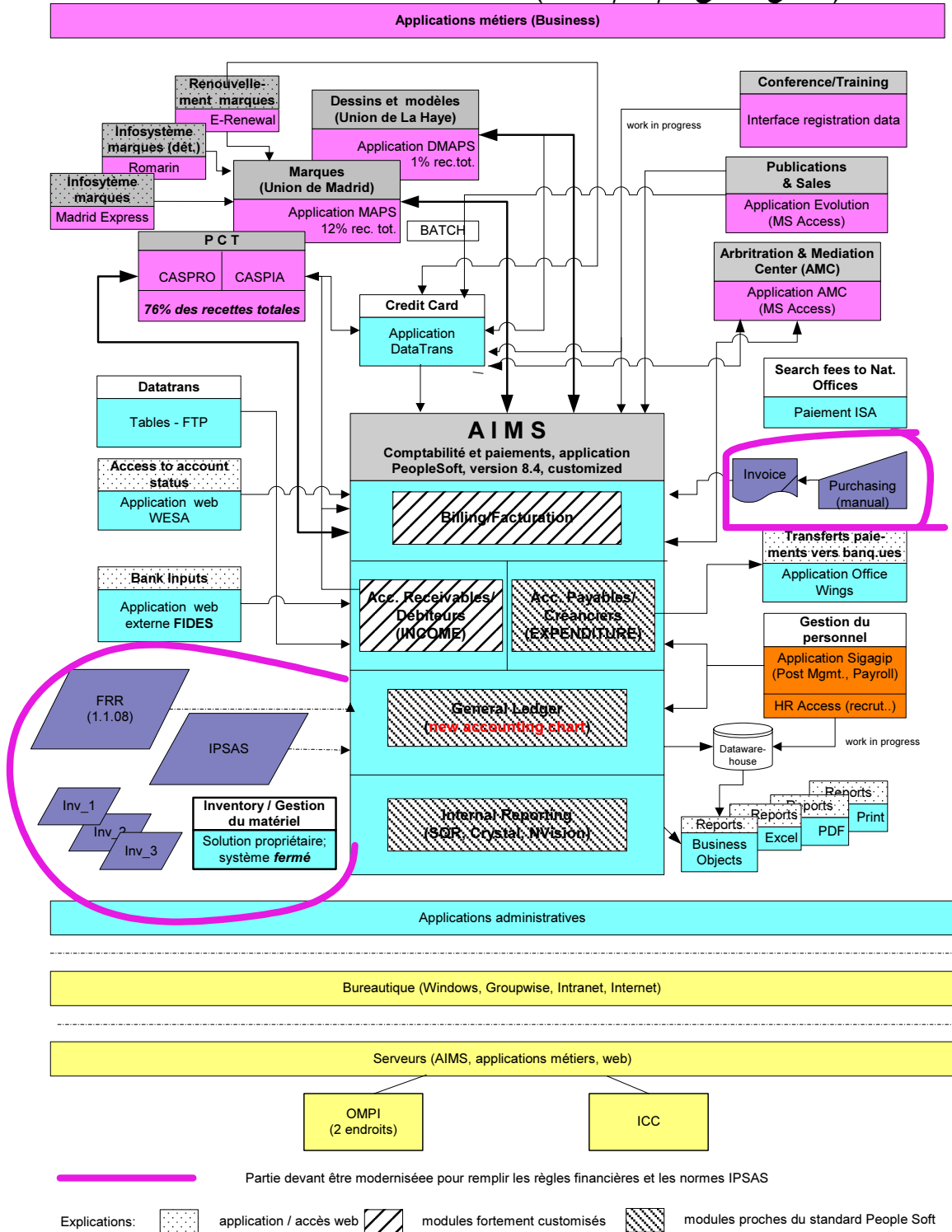
ك. غروتر

مدير المكتب الفدرالي السويسري

لمراجعة الحسابات

(مراجع الحسابات)

الملحق: رسم بياني لبيئة نظام المحاسبة AIMS ضمن برنامج PeopleSoft  
(الوضع بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣)



[نهاية المرفق والوثيقة]